Copyright © King Saud University

مبحث الكلّي والجزئي

قالوا الجزئي الحقيقي لا يكون كاسبًا ولا مكتسبًا أما الأوّل فلأن الجزئي مادّيًا أو مجرّدًا هو الذي لا يحمل على الجزئي الآخر للتباين وعدم الاتحاد في الوجود وكذا لا يكون كاسبًا للكلّي فإنّ الأخص لا ينتقل منه إلى الأعم والأعم في المادي الحسّ لا يفيد الحسّ وكذا لا يفيد التعقّل وأمّا الثاني فلأن الكلّي متساوي النسبة إلى الجزئيات فلا يكون مرجّحًا فلا يكون علّة فلا يكون كاسبًا والجزئي متناهٍ للجزئي ولا يرد التعريف بالمثال لأنه بالحقيقة بوجه الشبه

الكلّية الإدراك العقلي متعلّقًا على الهيئة الاجتماعية أولًا في أعم من عدم الهيئة ثانيًا الجزئية أخص من الأوّل ثالثًا بالذات إلى ذاته المحسوسة بالعرض إذ الممنع أن يكون الهيئة وأمّا الجزئية الحكمية فعبارة عن

والكلّية والاستقراء لأن الكاسب والمكتسب فيها هو الحكم لا التصوّر ولا تأدية أبصار المرآة إلى المرئي فيها والضوء إلى سائر المبصرات وأعراض المحسوسة

الصورة الحسية لجزئي متحدة بصورة جزئي آخر او

او كلّي على نحو المعرف والمعرف لم يرد تأدية الصورة الخيالية إلى المركب منها كالجبل من ياقوت وقد أورد تأدية الصورة المرآتية في المرآة إلى ذهابها والصور المنامية إلى ما يحكيه ويعبر بها عنه أقول إن كانت الصورة المرآتية عين الخارجية كما رآه الرياضيون فلا تغاير أو غيرها فلا تأدية وأما الصورة المنامية والكشفية إلى فإنما تفيد العلم بضم مقدمات حدسية يعلمها المعبّر والمكاشف كذا نوع من الاستدلال والله أعلم بحقيقة الحال وهذا في هذا الفن وأما عدم البحث عنها في سائر الفنون الحكمية فقيل لعدم انضباطها وثبات أحوالها وهذا لا يجري في غير المادية المتغايرة وقيل لأن المادية منها إنما تدرك بآلات جسمانية تفنى بخراب البدن فلا يفيد إدراكها كما لا للنفس معتدًا به باقيا ببقائها وأما المجردات كالواجب تعالى والعقول العالية فلا سبيل لنا إلى البحث عنها إلا على وجه كلّي ولا يرد البحث في الهيئة عن الأفلاك بأنها